

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)
**The reality of foreign direct investment in Algeria during the period
 (2019-2000)**

أسماء صالح¹، حليلة بعيسى²

¹ طالبة دكتوراه، المخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي، المركز الجامعي مرسلّي عبد الله تيبازة (الجزائر)

salhi.asma@cu-tipaza.dz

² طالبة دكتوراه، المخبر الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، المركز الجامعي مرسلّي عبد الله - تيبازة، الجزائر،

baaissah178@gmail.com

تاريخ النشر: 2022-06-17

تاريخ القبول: 2022-04-18

تاريخ الاستلام: 2022-03-23

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية، حيث عرفت هذه الظاهرة في العقود الأخيرة تطورا كبيرا في مستويات تدفقاتها في العالم خصوصا مع ظهور العولمة الاقتصادية، وهذا ما يعكس أهميتها لضمان التطور والنمو الدائم لأي دولة فقد أصبحت الدول تسعى جاهدة إلى توفير مناخ مناسب يشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

واتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن قطاع المحروقات هو القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمار الأجنبي يعد من أهم الوسائل التي تساهم في زيادة رصيد الدولة المضيفة من النقد الأجنبي. الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي؛ المستثمرون؛ الأزمة الاقتصادية؛ رؤوس الأموال.

تصنيف JEL: F21، G01.

Abstract:

Foreign direct investment is a form of international capital flows, as this phenomenon has witnessed in recent decades a great development in the levels of its flows in the world, especially with the emergence of economic globalization this reflects its importance to ensure the permanent development and growth of any country, as countries have become striving to provide an at mushier favorable encouragement to attract foreign direct investment.

Through this study, it became clear to us that the hydrocarbon sector for foreign investments in Algeria, and foreign investment is one of the most important means that contribute to increasing the balance of the host country in foreign exchange.

Keywords: foreign investment; investors; economic crisis; capital.

Jel Classification Codes : F21, G01.

المؤلف المرسل: أسماء صالح، الإيميل: saasma949@mail.com

1. مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية واسعة الأبعاد مع زيادة التحول نحو اقتصاد السوق، وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم تدفقات المالية.

وتزايد وتنامي اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية الذين يولون أهمية بالغة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عند صياغتهم لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بعد أن أدت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل كبير في تحسين وسائل الإنتاج المختلفة، بالإضافة إلى تطوير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة.

والجزائر إحدى الدول النامية التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع انفتاحها على اقتصاد السوق ذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وكسب إمكانيات تمكّنها من مواجهة المنافسة العالمية هذا من جهة، ومن أجل تحقيق نتائج في مجال توفير فرص العمل والحد من البطالة.

نستعمل هذا البحث في الإجابة عن إشكالية الدراسة التي تتمثل في التساؤل التالي:

- ما هي الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر؟
بغرض تقديم إجابات أولية على التساؤل السابق، ارتأينا اقتراح الفرضية التي سنختبر مدى صدق محتواها في بحثنا هذا، والتي هي على النحو الآتي:
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج ايجابية للدولة المضيفة وهذا بالمقارنة إلى التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي.

حدود الدراسة:

إن الطبيعة التي يتميز بها موضوع دراستنا جعلت حدوده تعرف ثلاثة تصنيفات، هي على النحو الآتي:

الحدود الموضوعية:

تتمثل في إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

الحدود المكانية:

تتركز على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة حالة.

الحدود الزمانية:

حددت فترة الدراسة بالمدة الزمنية الممتدة بين (2000 – 2019).

2. المقاربة النظرية لاستثمار الأجنبي المباشر

1.1.2 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من التعريفات تخص الاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر منها: عرف صندوق النقد الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الأجنبي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد المستثمر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر المؤسسة بالإضافة التي تمتع المستثمر بسلطة قرار فعلياً في تسيير الشركة. ويكون الاستثمار الأجنبي مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10٪ أو أكثر من أسهم رأس المال إحدى مؤسسات الأعمال الموجودة خارج حدود وطن الأم على أن ترتبط هذه الملكية بالقدر على التأثير في إدارة المؤسسة (قدوري، 2009_2010، الصفحات 51-52).

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): الاستثمار الأجنبي هو عملية توظيف لأموال اجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول مضيضة معينة، وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر اجنبي يكون للحق في إدارة موجودات والرقابة عليها في بلده أو بلد الإقامة الذي يكون فيه. وقد يكون المستثمر فرداً أو شركة (عدنان و محمد، 2016، صفحة 56). من خلال تعريفين نستنتج على أنهما يتفقان: أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي لصاحب حق المشاركة في إدارة المشروع.

وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر: هو ذلك الاستثمار الذي يتخذ عدة أشكال جديداً مستثمر أجنبي ويديره ويشرف عليه بشكل مستقل أو بشكل مشترك وهذا المستثمر يتخذ عدة صفات (عمومي، خاص، طبيعي، أو معنوي) في البلد غير البلد الذي يقيم فيه بغرض تحقيق أهداف مختلفة.

2.1.2 خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخيراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الوافرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ، يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح. أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيها.
- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب (عطاالله، 2001، صفحة 104، 103).

3.1.2. الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

تتمثل هذه الفروق فيما يلي:

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستلزم سيطرة فعالة من المستثمرين التابعين لدولة ما على المشروع المستثمر فيه في دولة أخرى، سواء كانت هذه السيطرة في شكل ملكية أو أي شكل آخر مثل عقود الإدارة طويلة الأجل، اتفاقات منح التراخيص، وهذا لا يتطلب الاستثمار الأجنبي غير المباشر.
- يتم الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الغالب بواسطة الأفراد، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيتم بواسطة الأفراد، ولكن هذا لا يمنع أن تقوم الشركات بالاستثمار الأجنبي غير المباشر.

- يعتبر معدل العائد على الاستثمار ومدى تناسبه مع درجة المخاطرة هو المحدد الرئيسي لقرارات المستثمر الفردي، أما بالنسبة للشركات قد يكون هناك محددات أخرى، وإن كان كلاهما يهتم الشركة والمستثمر الفردي.
 - يختلف سلوك الشركة عن سلوك المستثمر الفردي إزاء تعظيم الأرباح، أما المستثمر الفردي فقد يلجأ إلى التخلص من الأوراق المالية التي في حوزته، إذا كانت تدر عائدا منخفضا، وبشراء أخرى تدر عائدا أكبر (بفرض تساوي درجة المخاطرة في كلاهما) وعلى هذا فان موقف المستثمر الفردي هنا يتصف بالمرونة أكثر من الشركة (صاحبة الاستثمار الأجنبي المباشر).
 - تختلف نوع المخاطرة ودرجتها بالنسبة للمستثمر الفردي غالبا ما تكون مرتبطة بنوع الأوراق المالية التي في محفظته (أسهم، سندات) أما المخاطر التي تواجهها الشركة فمتعددة ومتنوعة وتبدأ بانخفاض الأرباح ثم الخسارة وتنتهي بفقدان كل الاستثمارات بالتأميم أو المصادرة. (محمد النجار، 2007، صفحة 27، 28)
- مما سبق يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
- إدارة المؤسسة جزئيا أو كليا.	- الإدارة الحقيقية للمؤسسة الأجنبية في أيدي مديري نفس الدولة التي تقع فيها المؤسسة.
- يهدف إلى الحصول على الأرباح.	- يهدف إلى تحقيق المضاربة.
- مسؤول على الخسائر والأرباح والمخاطر.	- لا يتحمل المخاطر والخسائر الخاصة بالمؤسسة.
- استثمار حقيقي طويل الأجل.	- استثمار مالي قصير الأجل.
- يقتصر في انتقال العمل والإدارة الأجنبية.	- يقتصر الانتقال عادة على عنصر رأس المال فقط.
- ينطوي على اكتساب حق الرقابة.	- لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة.
	- شراء الأسهم والسندات.

المصدر: من إعداد الباحثين

كلا منهما:

_ يساعدان على تطوير الاقتصاد العالمي.

_ يتضمننا تحويلا دوليا لرأس المال.

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتصف أشكال هذا الاستثمار بالتعدد والتنوع ويمكن تصنيفها بالاعتماد على الملكية لهذا الاستثمار أو بالاعتماد على الحوافز والدوافع التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار أو حسب طبيعة النشاط الاقتصادي.

1_ الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية

وحسب هذا المعيار نميز أشكال رئيسية التالية:

أ- الاستثمار المشترك:

ويطلق عليها أيضا الاستثمار المباشر الثنائي وهي تلك الاستثمارات التي تتوزع فيها ملكية المشروع وإدارته بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني العام أو الخاص، ولا تقتصر المشاركة في الإدارة والخبرة الفنية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية ولكل طرف الحق في المشاركة في إدارة هذا المشروع (عبد المقصود مبروك، 2007، صفحة 37، 43)

ب- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ويرجع هذا إلى عدة الأسباب إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة. وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار. ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (أبو قحف، 2003، صفحة 487).

2- الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول والمحفزات

وحسب هذا المعيار نميز الأشكال التالية:

أ- الاستثمار الباحث عن المصادر:

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة بالنسبة للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.

ب- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

ج- الاستثمار الباحث عن الكفاءة:

يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

د- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:

يتعلق هذا النوع من الاستثمار بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية (محمد الغزالي، 2004، صفحة 06).

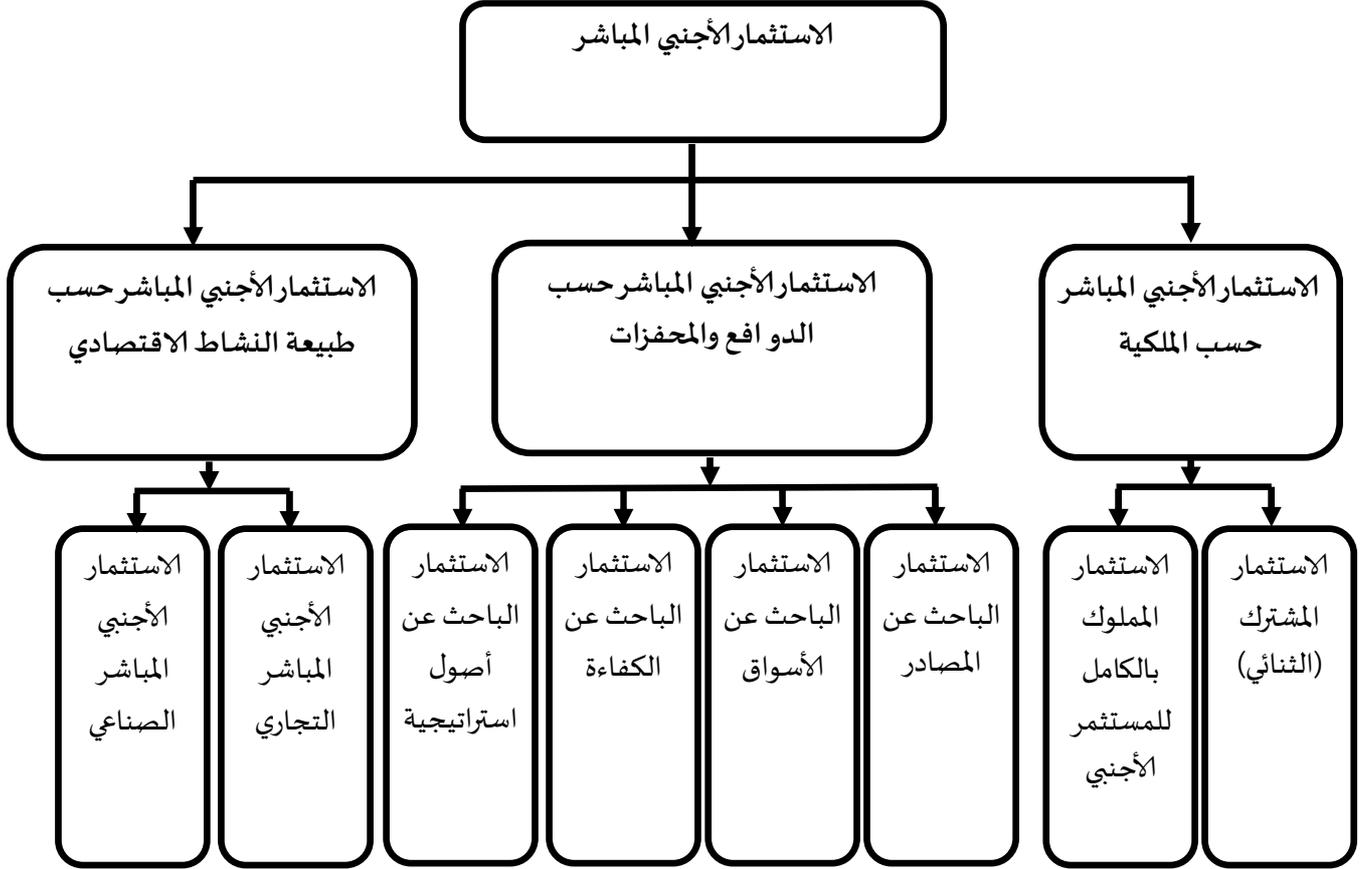
3- الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة النشاط الاقتصادي

ويقصد بـ النشاط الذي ينتهي إليه الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كان القطاع الاقتصادي الصناعي أو التجاري (احمد الراوي، 2012، صفحة 148، 147)

ب- الاستثمار الصناعي:

فيعتمد على الموضوع في البلد المستقبل وهو بذلك يزيد من الطاقات الإنتاجية لذلك البلد، فتفضل البلاد المستقبلية لكونها تزيد من استيراد المواد المنتجة عن طريق ذلك الاستثمار ويشكل بذلك منافسا قويا للمنتجات المحلية.

الشكل (01): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من اعداد الباحثين.

3. النظريات الاقتصادية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

وتشمل هذه النظريات حسب أهميتها وتسلسلها التاريخي:

1_ النظرية الاقتصادية الكلاسيكية

تقوم هذه النظرية على تفسير حركة رؤوس الأموال للاستثمار المباشر قياسا على حركة التجارة الدولية والمال، إلا أن هذه النظرية واجهت صعوبات، فهي لا تقدم تفسيراً واضحاً للاستثمار الأجنبي المباشر، وافترضت عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال عبر الحدود، وأن الشركات تعمل في سوق منافسة ينفصل فيها البائع عن (حمد الجبوري، 2013، صفحة 50) المشتري، ولا يستطيع أي منهما التأثير في

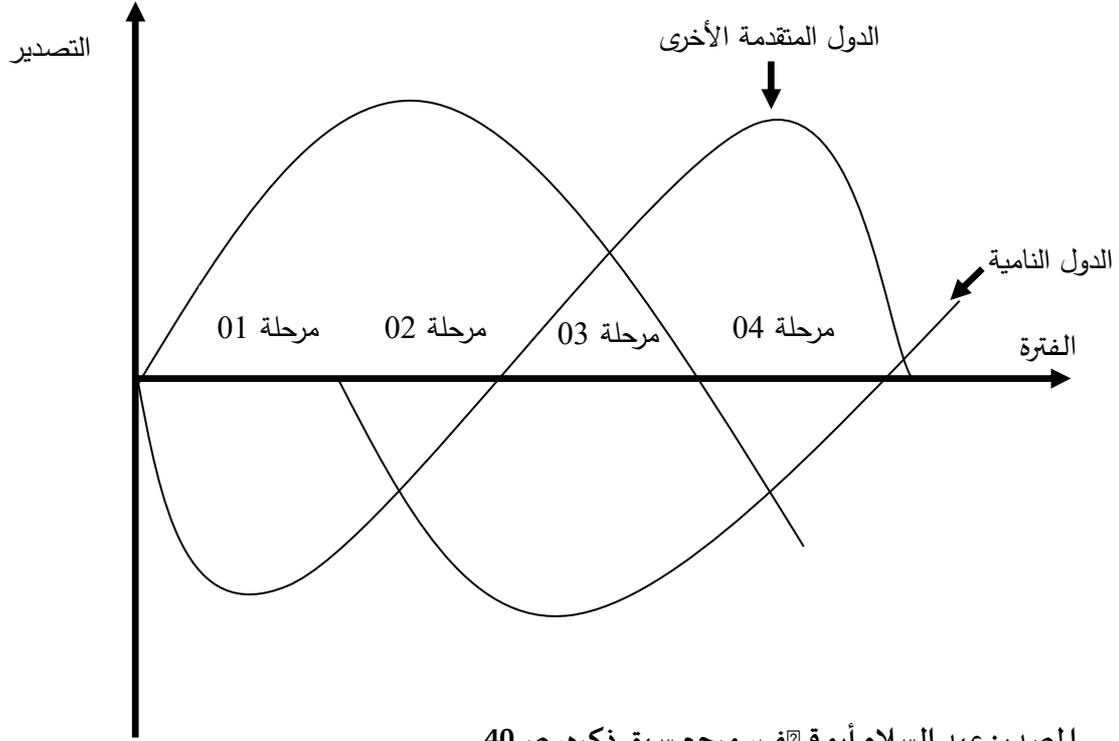
مستويات الأسعار، والاستثمار الأجنبي المباشر يعد انتقالاً لعوامل الإنتاج، ويتم التبادل الدولي عن طريق شركات وأكثرها قوة.

تطورت هذه النظرية على يد بعض الاقتصاديين لفهم وتفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأطلق عليها نظرية التحركات الدولية لرأس المال، فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال، والتي تعني معدل الخصم الذي من شأنه أن يساوي بين القيمة الحاضرة للتدفقات السنوية المتوقعة للعائد من الاستثمار وبين سعر عرض الأصل الرأسمالي.

2_ نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات والتي أثبتت الواقع العملي وممارسات الشركات متعددة الجنسيات صحتها والتي من أهمها أن المنتجات والسلع الجديدة تولد في الدول ذات التكنولوجيا العالية، والمداخيل الفردية المرتفعة أين تكون المرونة السعرية معدومة حيث يكون التركيز على الهيبة والمكانة بدلاً من الثمن، ثم بعد ذلك تشير إنتاجها في الدول الأقل تطوراً من الناحية التكنولوجية إلى أن ينتقل الإنتاج في مرحلة لاحقة إلى الدول النامية بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تفترض أيضاً أن زيادة الطلب على هذه المنتجات في الخارج سوق يعرض الشركة المنتجة إلى خسارة إذا هي لم تقم بإنتاج هذه المنتجات في الاقتصاد الخارجي أو الترخيص بإنتاجها محلياً وهكذا تظهر فرضية أخرى والمتمثلة في تفضيل سياسة الدخول إلى الأسواق من خلال سياسة التصنيع والإنتاج المحلي بدل التصدير وبالتالي التشجيع على التوطن الصناعي في مختلف الأمكنة والاقتصاديات (سعيد، 2013، صفحة 159).

الشكل (02): دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عبد السلام أبوقرف، مرجع سبق ذكره، ص 40.

من خلال الشكل السابق يتضح مرور المنتج الدولي بأربعة مراحل وهي:

المرحلة الأولى: تتمثل في بداية إنتاج وتصدير السلعة (ولتكن الولايات المتحدة هي مصدر الابتكار)، حيث تزداد القدرة التصديرية للولايات المتحدة الأمريكية من تلك السلعة لكل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

المرحلة الثانية: حيث تبدأ الدول المتقدمة الأخرى غير الولايات المتحدة (صاحبة الاختراع في هذا المثال) في إنتاج تلك السلعة وتصديرها إلى الدول النامية بداية.

المرحلة الثالثة: وهي تلك المرحلة تنافس الدول النامية على إنتاج تلك السلعة وتصديرها.

المرحلة الرابعة: تبدأ الولايات المتحدة في استيراد نفس السلعة من الدول الأخرى حيث انخفضت المزايا التنافسية للولايات المتحدة في إنتاج السلعة (أوسرير و عليان، 2005، صفحة 111).
ثالثا: نظرية الموقع

تهتم نظرية الموقع باختيار الدولة المضيفة حيث تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على قرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته، وهذا ما أكده جون دنيغ في تفسيره لنظرية الموقع فأوضح أنها تهتم بتكاليف العملية الإنتاجية والتسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق (حسن خلف، 2004، صفحة 183).

ويوجد العديد من المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الشركات متعددة الجنسية في الاستثمار في الخارج وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار أو التصدير (أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، 2003، صفحة 403).

رابعا: نظرية الموقع المعدلة

تشابه نظرية الموقع المعدلة مع النظرية السابقة، غير أنها تضيف بعض العوامل الأخرى قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية. يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى (روبرك) و(سيموندس)، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل:

المجموعة الأولى: تشمل المتغيرات الشرطية.

المجموعة الثانية: فهي عوامل دافعة.

المجموعة الثالثة: المتغيرات الحاكمة أو الضابطة (على هيد العال، 2015، صفحة 230).

والمجموعات السابقة موضح بشكل تفصيلي في الجدول (2-1).

الجدول (01): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية.

العوامل الشرطية	أمثلة
<p>أ- خصائص المنتج/السلعة.</p> <p>ب- الخصائص المميزة للدولة المضيفة.</p> <p>ج- العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى.</p>	<p>- نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/حدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية) خصائص العملية الإنتاجية.</p> <p>- طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسية الاقتصادية.</p> <p>- نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد والتجارة الدولية.</p>
العوامل الدافعة	
<p>أ- الخصائص المميزة المشتركة.</p> <p>ب- المركز التنافسي.</p>	<p>-مدتوافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.</p> <p>-المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.</p>
العوامل الحاكمة	
<p>أ- الخصائص المميزة للدولة المضيفة. ب- الخصائص المميزة للدولة الأم.</p> <p>ج- العوامل الدولية.</p>	<p>-القوانين واللوائح والإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.</p> <p>- القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.</p> <p>-الاتفاقات المبرمة بين الدول المضيفة والدول الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.</p>

المصدر: عبد السلام أبو قرف، مرجع سبق ذكره، ص 403.

خامسا: نظريات عدم كمال الأسواق

تقوم هذه على افتراض أن الأسواق في البلدان النامية هي أسواق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقوم فقط للحصول على عوائد عالية وإلا لصار استثمارا غير مباشر، ولذا ظهرت نظريات تطرح الموضوع من ناحية الخصائص الداخلية للشركات متعددة الجنسيات لأجل تفسير أسباب ودوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات هي:

أ- نظرية الميزة الاحتكارية:

يفترض الاقتصادي (هايمر 1960) أن النموذج هدفًا الأساسي الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركات متعددة الجنسية في السيطرة على الأسواق الخارجية، وذلك لامتلاكها ميزات تنافسية تمكنها من العمل في الخارج لا تملكها الشركات الأجنبية (حمد الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، 2013، صفحة 53). وهذه الميزات تمكن الشركات الأجنبية من الحصول على عائدات أعلى من العائدات التي تحصل عليها الشركات المحلية في السوق الخارجي.

ب- نظرية إضفاء الطابع الداخلي:

ظهرت لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس عدم كمال السوق، وتؤكد هذه النظرية على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم الشركات متعددة الجنسية تقوم بتدويل عملياتها داخليا، عن طريق إحلال الشركات لتعاملاتها الخاصة بالبحوث والتطوير والابتكار والعمليات الإنتاجية والتسويقية داخل الشركة تحت مظلة شركة واحدة منفردة هي الشركات متعددة الجنسية بدلا من تعاملاتها في الأسواق غير الكاملة (حمد الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، 2013، صفحة 55).

المنهج التليلي: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

بالنظر إلى حالة الجزائر، فقد عمدت الجهات الوصية على تطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير المستهدفة لتحسين بيئة الأعمال، بهدف جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من خلال تبني عدة تشريعات المنظمة للاستثمار التي تعطي مساحة أكبر للمستثمرين والمعمول بها حاليا، كما حققت الجزائر التوازنات الاقتصادية الكلية التي تعتبر شرطا أساسيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

وأيضاً تمتعت الجزائر بعوامل جذب أخرى لهذا النوع من الاستثمار، وهي الاستقرار السياسي والأمني وبنية أساسية متنوعة وسوق داخلية واسعة.

4. تليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة (2000-2019)

بالرغم مما بذلت الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات وتحقيق توازن اقتصادي ومالي، فإن مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقي دون مستوى طموحات الجزائر، وإن أغلبها في مجال المحروقات.

1.4. تطور التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

شهدت الجزائر خلال الفترة (2000-2019) ارتفاعاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول (02): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم التدفقات الواردة	280.1	11079.7	1065	633.7	881.9	1081.1	1795.4
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التدفقات الواردة	1661.8	2593.6	2746.4	2264	2571	1499	1691
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
حجم التدفقات الواردة	1755.8	_584	1636	1232	1466	1381	

المصدر: <http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx>

من خلال الإحصائيات أعلاه نلاحظ:

شهدت الفترة 2000-2006 تجاوز العتبة المليار الدولار حيث أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انتقل من 280.1 مليون دولار عام 2000 إلى 1107.9 مليون دولار وهي قفزة نوعية ثم انخفضت قيمة التدفقات الواردة في السنوات 2002، 3003، 2004 مقارنة بسنة 2001 وسجلت 1065، 633.7، 881.9 مليون دولار على التوالي.

مما يدل على أن ارتفاع التدفقات المسجلة ما بين 2000-2001 لم تكن نتيجة لقانون تحسين مناخ الاستثمار، ليتأرجح بعد ذلك بزيادة والنقصان ليبلغ مداه في سنة 2009 بحجم التدفقات الواردة قدرت ب 2746.4 مليون دولار لتعاود انخفاض في سنة 2010 حيث سجلت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر 2264 مليون دولار، ويرجع ذلك لارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار العالمية للبتروول وسرعان ما استعادة التدفقات نسق التزايد حيث سجلت 2571 مليون دولار.

سنة 2011 وبعدها تراجعت التدفقات تحت سقف المليارين في سنة 2012 لتبلغ 1499 مليون دولار بسبب تراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي، وكذلك بداية تطبيق قاعدة 43/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع¹، ثم عاود الارتفاع في كلا من السنتين 2013، 2014 حيث بلغ 1691 و1755.8 مليون دولار على التوالي.

كما نلاحظ سجل انخفاضا في سنة 2015 حيث قدر (-584) وهذا بسبب تراجع أسعار النفطية الا اننا عاود تدفق خلال سنة 2016 والذي قدر ب 1636 ويرجع هذا الى اجراء تعديلات هامة محفزة للمستثمرين الأجانب والمحليين ثم انخفاض خلال سنوات ثلاثة الأخيرة 2017، 2018، 2019 على النحو الاتي 1232، 1466، 1381 ويرجع سبب تذبذب لصدور قانون الاستثمار الجديد 09-16.

2.4. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2018).

تميزت المشاريع الأجنبية المباشرة المنجزة بالجزائر بتمركزها في قطاعات معينة ومحدودة كما يوضح الجدول التالي:

الجدول (03): تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصروفة حسب قطاع النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2018)

النسبة (%)	المبالغ (مليون دج)	عدد المشاريع	قطاعات النشاط
1.44	5768	13	-الزراعة
15.76	82593	142	-البناء والأشغال العمومية
61,93	2050277	558	-الصناعة
0,67	13572	6	-الصحة
2.89	18966	26	-النقل
2.11	128234	19	-السياحة
15.09	130980	136	-الخدمات
0.11	89441	1	-الاتصالات
100	2519831	564	المجموع

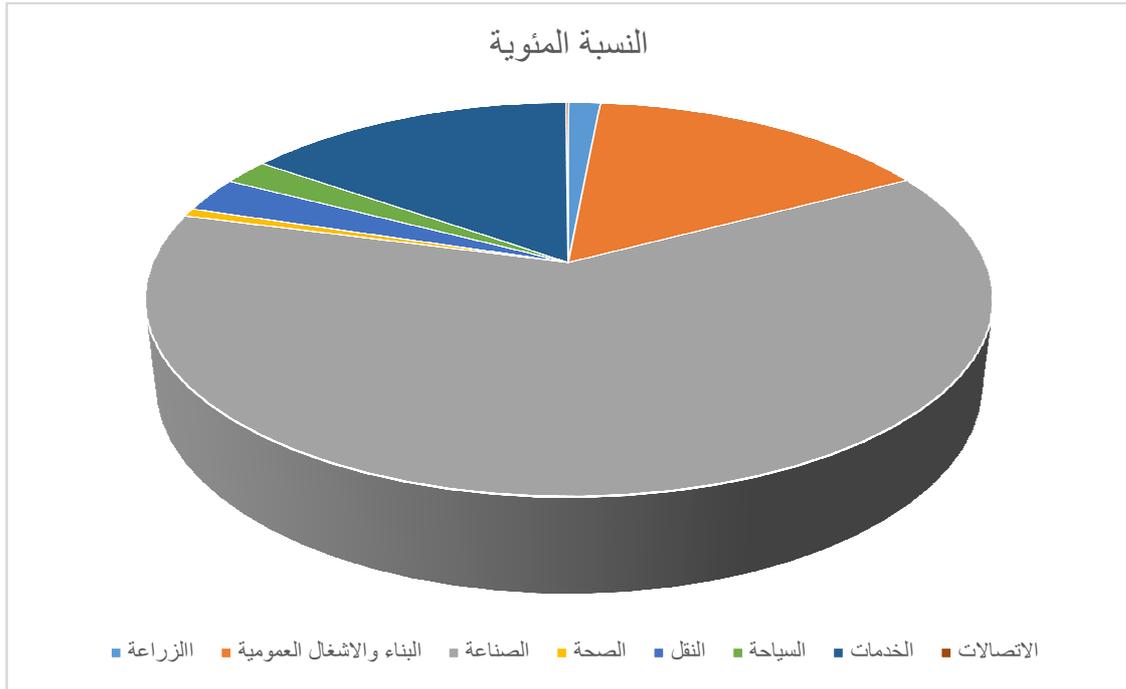
المصدر: اعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من الموقع الإلكتروني:

[Http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declaration-d-investissement-2002-2018](http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declaration-d-investissement-2002-2018)

من خلال الإحصائيات نلاحظ أن:

استقطبت استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع الصناعة (المحروقات)، فهي تحتل صدارة في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بمبلغ 2050277 مليون دج كونه يمثل نسب كبيرة من إجمالي الصادرات، ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بمبلغ 82593 مليون دج في حين احتلت المرتبة الثالثة لقطاع الخدمات بمبلغ 89441 مليون دج وتدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجه إلى قطاعات النقل والسياحة بقيمتي 18966 و 128234 مليون دينار جزائري على التوالي ثم يلها قطاع الزراعة بقيمة 5768 مليون دينار جزائري وقطاع الصحة 13572 مليون دينار جزائري وفي أخير قطاع الاتصالات بقيمة 89441 مليون دينار جزائري رغم أهميتها وهو ما يستدعي تدخل الدولة لتحسين جاذبية هذه القطاعات بالإجراءات والتدابير اللازمة.

الشكل (3): يوضح تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصروفة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2018)



المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على بيانات الجدول رقم (3).

3.4. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2019)

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا عربية أو أجنبية (لوعيل، 2008، صفحة ص137)، رغم تباين أحجامها من منطقة إلى أخرى والجدول يوضح أهم الدول المستثمرة.

الجدول (04): يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصروفة حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002-2019)

المبلغ بمليون دج	عدد المشاريع	الأقاليم
1148208	472	-أوروبا
666499	332	-من بينها الاتحاد الأوروبي
169732	114	-آسيا
68813	18	-أمريكا
39686	262	-الدول العربية
1057257	6	-إفريقيا
2974	1	-أستراليا
33160	28	-متعدد الجنسيات
2519831	901	المجموع

المصدر: اعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من الموقع الإلكتروني:

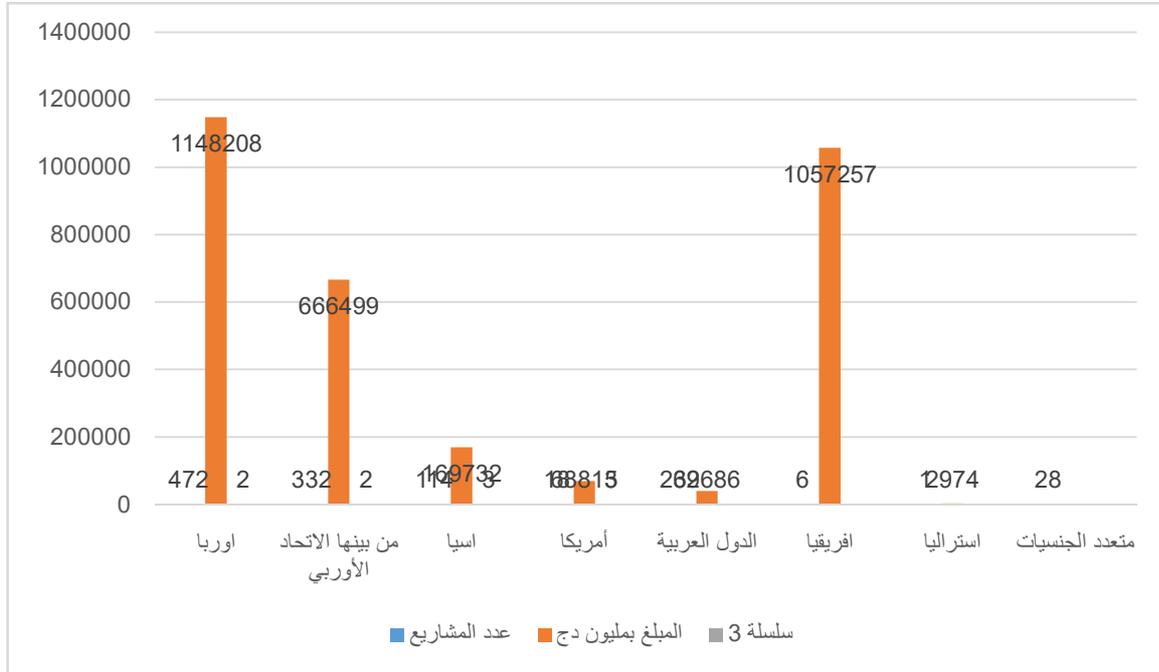
[Http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declaration-d-investissement-2002-2018](http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declaration-d-investissement-2002-2018)

يتضح من الجدول رقم:

ان الإقليم الأوروبي على أكبر نصيب من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية الوافدة الى الجزائر، فالنسبة للاتحاد الأوروبي جاءت في الصدارة من حيث المشاريع المنجزة والتي مثلت حوالي نصف العدد الإجمالي للمشاريع وقدرت ب 322 مشروع وتعتبر فرنسا واسبانيا وإيطاليا اهم البلدان المستثمرة في الجزائر وفي قطاعات متعددة كالمحروقات، الصناعة الغذائية وغيرها، وهذا للموقع الجغرافي لها وما خلفها من الاستعمار، ثم تأتي الدول العربية كثاني مستثمر في الجزائر وهذا ما يعادل ب 171 مشروع، ومن اهم الدول العربية: مصر، قطر، الكويت، الامارات العربية المتحدة، الأردن، والسعودية وتوزعت استثماراتها على قطاعات الخدمات (خاصة الاتصالات) والبناء والصناعة (صناعة الحديد) وتلها اسيا في المرتبة الثالثة قدرت ب 114 مشروع وقامت بها كل من الصين واليابان، اندونيسيا، ماليزيا وكوريا الجنوبية ومست قطاعات متعددة كالمحروقات والبناء والاشغال العمومية وتكنولوجيا المعلومات اما المشاريع

المتبقية فكانت موزعة على كل من الشركات متعددة الجنسيات 28 مشروعا وأمريكا وأفريقيا 06 مشاريع وأستراليا بمشروع واحد، وكانت أغلبها قطاع المحروقات.

الشكل (4): أعمدة بيانية توضح تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصروفة حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على بيانات الجدول رقم (4).

5. الخاتمة:

لقد قادنا هذا العمل للوصول إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

* إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، الأمر الذي دفع بالكثير من الدراسات الاقتصادية إلى محاولة تحديد مفهوم لها، وان الاختلافات ما بين هذه الدراسات كانت تبعا لاختلاف الزوايا التي تنظر من خلالها إلى هذه الدراسات على أنها حركة دولية لرؤوس الأموال.

* يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا متعددة فقد يكون مشتركا بين الدولة الأم

والدولة المضيفة أو يكون مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي.

* تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي غيرت موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تسعى حالياً إلى إيجاد السبل الكفيلة باجتذاب وتشجيعه.

* يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل في زيادة رصيد الدولة المضيفة من النقد الأجنبي.

* يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأكبر جذبا للاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

* عجز القطاع العام وظهور بعض الأزمات الاقتصادية أرغم الجزائر على تبني الاستثمار الأجنبي المباشر ضمان النمو الدائم.

6. التوصيات:

بالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها وبغرض الحد من النقائص المسجلة على مستوى الاقتصاد المحلي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ارتأينا أن نقترح التوصيات التالية:

* يجب الاستفادة من تجارب بعض الدول التي نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون تحملها تكلفة كبيرة.

* التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر عن طريق ممثلين الدبلوماسية بالخارج.

* مواصلة دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتحسين مناخ الاستثمار وزيادة ثقة المستثمرين الأجانب.

* التركيز على توجيه الاستثمارات الواردة إلى القطاعات الاستراتيجية كالزراعة والصحة بما لها أثر في تحقيق الأمن الغذائي، تقليص فاتورة الغذاء، تقليص التبعية للأسواق.

7. قائمة المراجع:

- خالد احمد الراوي. (2012). *التمويل الدولي*. عمان: دار الايام للنشر والتوزيع.
- داوود عدنان، و العذاري محمد. (2016). *الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية* (المجلد 01). الاردن: دار غيداء.
- عبد الرزاق حمد الجبوري. (2013). *دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية*. عمان: دار المكتبة الجامد للنشر والتوزيع.

-
- عبد السلام أبو قحف. (2003). *اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي* (المجلد 01). الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- عبد العزيز محمد النجار. (2007). *الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات* (المجلد 01). المكتب العربي الحديث.
- عيسى محمد الغزالي. (2004). *الاستثمار الاجنبي المباشر-تعريف وقضايا- مجلة جسر التنمية*.
- فليح حسن خلف. (2004). *التمويل الدولي*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- ماجد أحمد عطاالله. (2001). *ادارة الاستثمار* (المجلد 01). الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- منور أوسيرير، و نذير عليان. (ماي، 2005). *حوافز الاستثمار الخاص المباشر*. مجلة *اقتصاديات شمال اقريقيا*.
- نزيه عبد المقصود مبروك. (2007). *الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية* (المجلد 01). الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- نشأت على هبد العال. (2015). *الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- نور الدين قدوري. (2009_2010). *الاصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (1990-2008) دراسة حالة الجزائر*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية-بومرداس.
- يحي سعيدي. (2013). *الاستثمار الأجنبي المباشر*. عمان: اثناء للنشر والتوزيع.